الفصل الثالث

المدن والمجتمعات المصرية الجديدة
دراسة نوعية ومراجعة تاريخية

على الرغم من أن حركة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى مصر شهدت أوج ازدهارها فى ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن التاريخ المعاصر يشهد أن فكر ومنهج إنشاء المدن الجديدة تمتد جذوره إلى ما قبل يوليو ١٩٥٢. ففي منتصف القرن الثامن عشر صاحب افتتاح قناة السويس تأسيس مدينتي الإسماعيلية وبور سعيد، اللتين تمثلان أولى المدن الجديدة فى تاريخنا المعاصر. ولقد تأثرت المدينتان فى تخطيطهما بالفكر الأجنبي، نظرا لوجود الهيمنة الأجنبية على مصر فى ذلك الوقت بصفة عامة، وعلى شركة قناة السويس بصفة خاصة.

وبالإضافة إلى ذلك .. وفى إطار خطط التنمية الصناعية، أنشئت قبل يوليو ١٩٥٢ العديد من المدن العمالية التي تخدم القاعدة العمالية فى المشروعات الصناعية الكبرى، مثل مدينة العمال فى المحلة الكبرى، ومدينة العمال لشركة البيضا بكفر الدوار، ومدينة العمال لشركة السكر بمدينة قوص بجنوب الصعيد.

(١) الحركة المعاصرة لإنشاء المدن الجديدة في مصر ..... مراجعة تاريخية

تمتد جذور الحركة المعاصرة للتنمية والتعمير وإنشاء المجتمعات الجديدة فى مصر إلى الفترة التي تلت يوليو ١٩٥٢، حيث تبنت الحكومة فى البداية سياسات التعمير والاستصلاح وإنشاء المجتمعات الجديدة مع توجهات خاصة نحو الاعتماد على الزراعة كنشاط رئيسي لهذه المجتمعات، فكان للدولة تجارب رائدة في الوادي الجديد، بداية من إنشاء مديرية التحرير واستصلاح آلاف الأفدنة وحتى مشروعات الاستصلاح والقرى الجديدة فى الواحات الداخلة والخارجة. ولم يقتصر دور الحكومة فى ذلك الوقت -فى إطار استراتيجيتها للتنمية العمرانية- على استصلاح الأراضي وإنشاء المجتمعات الصغيرة الريفية لإعاشة سكان هذه المناطق وتوفير عناصر الاستقلال لهم، بل لجأت إلى تعزيز سياسات التنمية الصناعية بإنشاء العديد من التجمعات الصناعية الكبرى التي تخدمها المدن العمالية: مثل المدينة العمالية للعاملين بمجمع الحديد والصلب بحلوان، والمدينة العمالية لمجمع صناعات الألمنيوم بنجع حمادي، والمدينة العمالية لمشروع السد العالي، والمدينة العمالية لمشروع شركة كيما، والمدينة العمالية لمعمل تكرير البترول بالسويس، وأيضا المدينة العمالية لمجمع السكك الحديدية بأبي زعبل، وكذلك المدن العمالية حول مصانع السكر بقوص ودشنا والحوامدية.

على أن الانطلاقة القوية للنهضة المعاصرة فى حركة إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر، بمفهومها التنموي الشامل، كانت بإعادة تعمير مدن القناة الثلاث بعد حرب أكتوبر، ثم جاءت "ورقة أكتوبر" فى عام ١٩٧٤ لتقدم تصورا شاملا لمحاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الرئيسية، حيث دعت إلى اقتحام الصحراء وإنشاء مدن جديدة فيها لتوطين السكان والأنشطة حفاظا على الرقعة الزراعية فى وادي النيل والدلتا.

ولقد تمثلت أولى الخطوات الرئيسية للنهضة الحالية لحركة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/٤ بتخصيص الأراضي الواقعة بين الكيلو ٤٨ والكيلو ٦٨ من طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي لإنشاء أول المجتمعات العمرانية وهى مدينة العاشر من رمضان، وتتلخص أهم الخطوات التطبيقية التي اتخذتها الدولة لتنفيذ سياسة إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فيما يلي:

أ. البدء بتخصيص بند من بنود الاستثمار فى الخطط القومية الاقتصادية، والميزانية العامة للدولة تحت اسم المجتمعات الجديدة.

ب. إدخال اسم التعمير والمجتمعات الجديدة فى إطار مسمى وزارة الإسكان وإعادة تشكيل الوزارة وإنشاء قطاع التعمير والمجتمعات الجديدة، وكذلك إنشاء هيئة التخطيط العمراني.

ج. إصدار القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ والذي نص على إنشاء (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة) لتكون جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات الجديدة، كما تضمن عدداً من التشريعات من أهمها [١]:

- حظر إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة على الأراضي الزراعية أو القابلة للاستصلاح الزراعي.
- تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تحديد المواقع الملائمة لإنشاء المجتمعات الجديدة والإشراف على إعداد المخططات العامة والتفصيلية لها.
- تقديم التيسيرات والإعفاءات الضريبية والجمركية لمختلف الأنشطة التي تنشأ بالمجتمعات الجديدة.

[١] المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ١٩٨٩

ولقد حدد القانون الأسس التي تستند إليها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى تنفيذ سياسة إنشاء المجتمعات الجديدة، بحيث تأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

- الاتجاه إلى الصحراء وسيناء لاستغلال أراضيها فى إنشاء المدن الجديدة.
- أن تكون المجتمعات الجديدة التي يتم إنشاؤها مكتفية ذاتيا وذات قاعدة اقتصادية صناعية أو زراعية لتوفير فرص العمل.
- يتم إنشاء المجتمعات الجديدة بعيدا عن إقليم العاصمة الكبرى للحد من آثار التكدس السكاني بها.

ومن أجل وضع سياسة محددة تقوم على أسس مبدئية لاختيار مواقع إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة، فقد تم الأخذ فى الاعتبار القواعد والأسس التخطيطية التالية[1]:

- المسافة البينية المناسبة بين المدينة القائمة والمدينة الجديدة والتي تتلاءم مع مدى استقلالية أو تبعية المدينة الجديدة إلى المدينة القائمة.
- قرب الموقع وكيفية اتصاله بشبكات الطرق الإقليمية فى نطاقه الإقليمي.
- الدراسات السكانية لحركة الهجرة الداخلية والخارجية فى النطاق الإقليمي للمدينة الجديدة.
- الخصائص الطبوغرافية والجيولوجية للتربة فى الموقع المختار.
- توافر مصادر المياه والطاقة والأخذ فى الاعتبار التكلفة الاقتصادية لإمداد المدينة بها.
- العوامل البيئية الطبيعية والأيكولوجية والمناخية للموقع.
- المقومات الاقتصادية الإقليمية للنشاط الاقتصادي الرئيسي بالمدينة الجديدة.

[1] المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ١٩٨٩

وفى إطار هذه السياسة محددة القواعد والأسس، واضحة الأهداف والغايات، سعت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى إقامة ثمان عشرة مدينة جديدة منذ عام ١٩٧٦ وحتى وقتنا هذا، فى ثلاثة أجيال تاريخية متعاقبة، بعضها ظهر إلى حيز الوجود والبعض الآخر ما زال قيد المراحل التخطيطية والتنفيذية المختلفة.

(٢) الأجيال التاريخية للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر ..... تعريف وتوثيق :

امتدت الأجيال التاريخية الثلاثة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في مصر من منتصف السبعينات وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين. وفى خلال هذه الفترة وصل بعض هذه المدن إلى حيز التنفيذ واكتملت مراحل المدينة الأولى، بينما ظل بعضها قيد الدراسات والمخططات النظرية... وتتوزع هذه المدن الثمان عشرة على الأجيال الثلاثة كما يلي:

١- الجيل الأول من المدن والمجتمعات الجديدة فى مصر:

تتحدد الفترة الزمنية للجيل الأول من المدن والمجتمعات الجديدة فيما بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات، ويتضمن هذا الجيل مدن: العاشر من رمضان، ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، السادات، برج العرب الجديدة، الصالحية الجديدة، دمياط الجديدة، مدينة السلام. ولقد تنوعت هذه المدن ما بين مدن مستقلة مكتفية ذاتيا، ومخططة لاستيعاب ما بين نصف مليون نسمة مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر والسادات وبرج العرب الجديدة عند سنة الهدف، ومدن أخرى تابعة ومخططة لاستيعاب ١٥٠ ألف نسمة عند سنة الهدف مثل مدينة ١٥ مايو. ولكن فى أواخر التسعينات قررت وزارة

الإسكان والمرافق زيادة القدرة الاستيعابية لمدينة ٦ أكتوبر لتكون ١,٥ مليون نسمة، ومدينة ١٥ مايو لتكون ٢٥٠ ألف نسمة.

وأهم ما يميز الجيل الأول للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة من الناحية القومية والإقليمية أنه يمثل إطاراً من مراكز الجذب العمراني حول إقليم القاهرة الكبرى والدلتا كما بالشكل رقم (٣-١) بالملحق حيث تتخذ هذه المراكز مواقع على محاور الطرق الإقليمية الرئيسية وعلى مسافات متباينة من التجمعات العمرانية القائمة، وإن كان معظمها يهدف إلى توفير قدر من الاستقلال لهذه المدن والمجتمعات الجديدة ... ويبين الجدول رقم (٣-١) أهم الخصائص التخطيطية المميزة للجيل الأول من المدن والتجمعات الجديدة.

جدول رقم (٣-١) الخصائص العمرانية المميزة للجيل الأول من المدن والمجتمعات الجديدة بعد زيادة قدرتها الاستيعابية من السكان

م	المدينة الجديدة	مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الحيز العمراني	التعداد السكاني المستهدف
١	العاشر من رمضان	٩٦,١ كم^2	٣٩٨ كم^2	٥٠٠ ألف نسمة
٢	١٥ مايو	١٢,٥ كم^2	٣٥ كم^2	٢٥٠ ألف نسمة
٣	٦ أكتوبر	٢٩٥ كم^2	٤٠٨ كم^2	١٥٠٠ ألف نسمة
٤	السادات	٦٤ كم^2	٥٠٠ كم^2	٥٠٠ ألف نسمة
٥	برج العرب الجديدة	٦٣ كم^2	٢٢٥ كم^2	٥٠٠ ألف نسمة
٦	الصالحية الجديدة	٧ كم^2	غير متاح	٧٠ ألف نسمة
٧	دمياط الجديدة	٢٧ كم^2	غير متاح	٢٧٠ ألف نسمة
٨	السلام	١١ كم^2	غير متاح	٢٥٠ ألف نسمة

٢- الجيل الثاني من المدن والمجتمعات الجديدة في مصر:

تتحدد الفترة الزمنية للجيل الثاني من المدن والمجتمعات الجديدة فى مصر فيما بين أوائل الثمانينات ومنتصف الثمانينات، ويتضمن هذا الجيل مدن: بدر والعبور وبني سويف الجديدة والمنيا الجديدة والنوبارية والشيخ زايد. ولقد تنوعت هذه المدن ما بين مدن تابعة كما فى العبور وبدر، ومدن توأمية كما فى بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة، ومدن أخرى مستقلة كما فى النوبارية الجديدة، وتراوح الحجم السكاني الذي كان مخططا عند سنة الهدف ما بين ٢٥٠ إلى ٧٥ ألف نسمة. وأهم ما يميز الجيل الثاني للمدن والمجتمعات الجديدة من الناحية القومية والإقليمية: بدء توجه اهتمامات الدولة إلى صعيد مصر، والبدء فى إنشاء المدن التوأمية بجوار المدن المكتظة بالسكان والأنشطة، التي تعاني مشكلات التضخم والتكدس وقلة فرص العمل كما في مدينتي بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة.

والجدول رقم (٣-٢) يبين أهم الخصائص التخطيطية المميزة للجيل الثاني من المدن والمجتمعات الجديدة، أما الشكل رقم (٣-١) بالملحق فيوضح مواقع هذه المدن.

جدول رقم (٣-٢) الخصائص المميزة للجيل الثاني من المدن والمجتمعات الجديدة بعد زيادة قدرتها الاستيعابية من السكان

م	المدينة الجديدة	مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الحيز العمرانى	التعداد السكانى المستهدف
١	بدر	٥١ كم٢	٧٣ كم٢	٤٣٠ ألف نسمة
٢	العبور	٥٢,٤ كم٢	غير متاح	٥٠٠ ألف نسمة
٣	بني سريف الجديدة	٢٣ كم٢	١٦٣ كم٢	٤٢٠ لف نسمة
٤	المنيا الجديدة	١٩ كم٢	١٠٢ كم٢	١٥٦ ألف نسمة
٥	النوبارية	غير متاح	غير متاح	٣٠٥ ألف نسمة
٦	الشيخ زايد	٣٩ كم٢	٤٠ كم٢	٤٥٠ ألف نسمة

وكما هو الحال فى مدن الجيل الاول فقد تقرر زيادة القدرة الاستيعابية لمدن الجيل الثاني. فقد كانت مدينة بدر مخططة لاستيعاب ٢٥٠ ألف نسمة ثم زيدت فى أواخر التسعينات الى ٤٣٠ ألف نسمة. كما كانت مدينة العبور مخططة لاستيعاب ٢٥٠ ألف نسمة لكنها زيدت الى ٥٠٠ ألف نسمة، كما زيدت مدينة بني سويف الجديدة من ١٠٠ الى ٤٢٠ ألف نسمة، ومدينة المنيا الجديدة من ٦٠ الى ١٥٦ ألف نسمة، ومدينة النوبارية من ٧٥ الى ٣٠٥ ألف نسمة، كما هو واضح فى الجدول رقم (٣-٥). أي أن هذه المدن تقرر زيادة قدرتها الاستيعابية فى أواخر التسعينات من مرتين الى ثلاث مرات قدرتها الاستيعابية التي كانت مخططة لها أصلا فى أوائل الثمانينات.

٣- الجيل الثالث من المدن والمجتمعات الجديدة فى مصر:

تؤرخ بداية الجيل الثالث من المدن والمجتمعات الجديدة المصرية بمنتصف الثمانينات، وما زالت مدن ومجتمعات هذا الجيل قيد مراحل التنفيذ المختلفة حتى الآن. ومن أظهر خصائص هذا الجيل من المدن: أن بعضها من المدن التوأمية لمدن قائمة فى صعيد مصر مثل مدينة أسيوط الجديدة وطيبة، وأن بعضها الآخر يقع داخل نطاق القاهرة الكبرى مثل مدينة الشروق ومدينة القاهرة الجديدة.

ويوضح الجدول رقم (٣-٣) الخصائص العمرانية المميزة للجيل الثالث من المدن والمجتمعات الجديدة. كما يوضح الشكل رقم (٣-١) بالملحق موقع هذه المدن.

جدول رقم (٣-٣) الخصائص العمرانية المميزة للجيل الثالث من المدن والمجتمعات الجديدة بعد زيادة قدرتها الاستيعابية من السكان

م	المدينة الجديدة	مساحة الكتلة العمرانية	مساحة الحيز العمرانى	التعداد السكانى المستهدف
١	الشروق	٤١ كم^{٢}	٤٥,٥ كم^{٢}	٥٠٠ ألف نسمة
٢	القاهرة الجديدة	١١٦ كم^{٢}	٢٨١ كم^{٢}	١٥٠٠ ألف نسمة (المرحلة الأولى)
٣	أسيوط الجديدة	١٠ كم^{٢}	١٣٤ كم^{٢}	١٣٠ لف نسمة
٤	طيبة	٢,٥ كم^{٢}	٢٣ كم^{٢}	١٤٠ ألف نسمة

سبق أن ذكرنا أن مدن الجيل الأول بدأت فى النصف الأخير من سبعينات القرن العشرين. أما الجيل الثاني فقد بدئ فى إنشائه من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ثم بدئ فى إنشاء الجيل الثالث بعد ذلك. وكانت أقصى طاقة استيعابية هي نصف مليون نسمة كما فى مدن العاشر من رمضان و ٦ أكتوبر والسادات وبرج العرب الجديدة، أما بقية المدن والتجمعات الجديدة فقد بلغت طاقة كل منها الاستيعابية أقل من ذلك مثل ١٥ مايو(١٥٠ ألف نسمة)، والعبور (٢٥٠ ألف نسمة)، والنوبارية الجديدة (٧٥ ألف نسمة)، وتحددت سنة الهدف للوصول الى كامل الطاقة الاستيعابية بعد ٢٥ سنة للمدن النصف مليونية و٢٠ سنة للمدن الربع مليونية و١٥ سنة للمدن من ١٠٠ - ١٥٠ ألف نسمة من بدء إنشاء كل منها.

وقد جاء فى توصيات المجموعة الفرنسية المصرية - التي كلفت فى السبعينات بوضع استراتيجية لتخطيط القاهرة الكبرى - ضرورة إنشاء عشرة تجمعات حول القاهرة، تقوم أساسا بامتصاص الزيادة السكانية فى القاهرة لتخفيض الكثافة بها وذلك بنقل بعض الأنشطة من داخل القاهرة الى خارجها. وكان من ضمن أهدافها أيضا أن تكون بديلا للإسكان العشوائي

الذي استشرى بكل مثالبه حول المدينة وداخلها. وفيما يلي بيان بهذه التجمعات التي كانت مقترحة حول القاهرة.

جدول رقم (٣-٤) التجمعات العشرة حول اقليم القاهرة الكبرى

التجمعات العشرة	الموقع	التعداد السكاني المستهدف
التجمع رقم (١)	شرق القاهرة	٢٥٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٢)	شمال شرق القاهرة	٢٠٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٣)	شرق القاهرة	٢٠٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٤)	شمال شرق القاهرة	٢٠٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٥)	شرق القاهرة	٢٠٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٦)	غرب القاهرة	٤٠٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٧)	غرب القاهرة	٢٥٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٨)	جنوب القاهرة	٢٥٠ ألف نسمة
التجمع رقم (٩)	جنوب القاهرة	٢٠٠ ألف نسمة
التجمع رقم (١٠)	شرق القاهرة	٢٠٠ ألف نسمة

ولكن فى النصف الأخير من التسعينات قامت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتغيير جذري فى سياسات إنشاء المدن والمرافق والمجتمعات الجديدة، وأهدافها تتمثل فيما يلي:

أ. **الاتجاه نحو زيادة أحجام المدن والتجمعات الجديدة عما كانت مخططة عليه أصلا. كما سبق ذكره وكما موضح فى جدول رقم (٣-٥) وكذلك فى شكل رقم (٣ - ٢) بالملحق.**

جدول رقم (٣-٥) التغيير فى أحجام المدن والتجمعات الجديدة

المدينة	الحجم الذي كانت مخططة له أصلا	الحجم الجديد
١٥ مايو	١٥٠ ألف نسمة	٢٥٠ ألف نسمة
٦ أكتوبر	٥٠٠ ألف نسمة	١٥٠٠ ألف نسمة
بدر	٢٥٠ألف نسمة	٤٣٠ ألف نسمة
العبور	٢٥٠ ألف نسمة	٥٠٠ ألف نسمة
بني سويف الجديدة	١٠٠ ألف نسمة	٤٢٠ ألف نسمة
المنيا الجديدة	٦٠ ألف نسمة	١٥٦ ألف نسمة
النوبارية	٧٥ ألف نسمة	٣٠٥ ألف نسمة
التجمع (١) ،(٣)،(٥) (القاهرة الكبرى)	٦٠٠ ألف نسمة	١٥٠٠ ألف نسمة مرحلة أولى

ب. تغيير أهداف وأحجام التجمعات العشرة حول القاهرة وكذلك بزيادة أحجام المدن الجديدة الواقعة فى نطاق اقليم القاهرة على النحو التالي:

- زيادة حجم مدينة ٦ أكتوبر من نصف مليون نسمة إلى مليون ونصف مليون نسمة وإدماج التجمع رقم (٧) داخلها.
- إدماج التجمع رقم (٦) داخل مدينة الشيخ زايد وزيادة حجمها الى ٤٥٠ ألف نسمة لكي تصل هي ومدينة ٦ أكتوبر الملتصقة بها الى ما يقرب من ٢ مليون نسمة.
- إدماج التجمع رقم (١) والتجمع رقم (٣) والتجمع رقم (٥) شرق القاهرة فى مدينة سميت "القاهرة الجديدة"، وزيدت مساحتها زيادة كبيرة لكي تستوعب فى المرحلة الأولى مليوناً ونصف مليون نسمة. وحسب المساحة المخصصة لها فإنه يمكنها أن تستوعب مستقبلاً أربعة ملايين نسمة.

- إدماج التجمع رقم (٢) فى مدينة العبور وزيادة حجمها الى نصف مليون نسمة.
- إنشاء مدينة جديدة سميت "الشروق" على طريق الإسماعيلية ذات سعة نصف مليون نسمة.
- زيادة سعة مدينة بدر من ٢٥٠ الى ٤٣٠ ألف نسمة، ومدينة ١٥ مايو من ١٥٠ الى ٢٥٠ ألف نسمة .

وبذلك يصل مجموع طاقة المدن والمجتمعات الجديدة حول القاهرة الكبرى فى المشروع الجديد الى ما يقرب من سبعة ملايين نسمة. بجانب ما سوف تستوعبه مدينة القاهرة الجديدة مستقبلا بعد مرحلتها الأولى. كما تغيرت أيضا أهداف التجمعات العمرانية حول القاهرة من كونها إسكاناً لمحدودي الدخل أصلاً لتخفيض الكثافة السكانية داخل المدينة الى إسكان الشرائح المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا من المجتمع. أي أن مشروع العشرة تجمعات حول القاهرة تم إلغاؤه واستبدل به عدة مدن مليونية ونصف مليونية شبه ملتحمة مع بعضها البعض ومع الكتلة العمرانية الحالية للقاهرة.

ج. مد سنة الهدف بالنسبة الى الأجيال الثلاثة من المدن الجديدة الى عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٢٠٠٢ بالنسبة لمدن الجيل الأول، و ٢٠٠٧ بالنسبة لمدن الجيل الثاني.

ويمكن القول بمعنى آخر بأن السياسة الجديدة لوزارة الإسكان والمرافق سوف تؤدي الى مزيد من التركز السكاني بعد أن كانت السياسة السابقة تسعى الى الانتشار السكاني.

(٣) الملامح العامة والخصائص المميزة للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر :

تتمتع المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر بقدر كبير من الخصوصية والتفرد فى ملامحها وخصائصها التخطيطية المميزة لها، وهى خصوصية نابعة من ذات الطبيعة الخاصة لمشكلة تكدس السكان والأنشطة في نطاق عمراني محدود بالنسبة لكامل المساحة الخاصة بالخريطة المصرية. يضاف إلى ذلك كون هذا النطاق هو المساحة الزراعية المنتجة للغذاء، لقرون عديدة سابقة، ومن ثم جاءت هذه المدن والمجتمعات الجديدة كاستجابة طبيعية لقضية تكدس السكان والأنشطة. وقد اتسمت هذه المدن والمجتمعات الجديدة بالخصائص التالية:

١- خصائص الأنماط النوعية للمدن والمجتمعات الجديدة فى مصر:

يمكن تقسيم المدن والمجتمعات المصرية الجديدة من حيث أنماطها النوعية ودرجات الاستقلال والتبعية فيها إلى الآتي:

أ- المدن المستقلة

وهي المدن التي تتوافر فيها جميع المقومات العمرانية للمدينة وهى: الوظائف، الإسكان، الخدمات. مما يحقق لها الاكتفاء الذاتي والاستقلالية عن التجمعات العمرانية القائمة فى نطاقها الإقليمي، وهي لا تعتمد على أي من هذه التجمعات فى استكمال احتياجات السكان الأساسية بها. ويتم اختيار مواقع هذه المدن بحيث تبعد عن مواقع المدن القائمة بما يدعم استقلالها العمراني، ومن أمثلة هذه المدن: مدينة السادات التي أنشئت في بادئ الأمر لتكون عاصمة إدارية لمصر، مدينة العاشر من رمضان،

مدينة العامرية الجديدة، مدينة السادس من أكتوبر. ويدعم استقلال هذه المدن ويحد من تبعيتها وارتباطها بالمدن القائمة أن تكون بعيدة بالدرجة التي تجعل رحلات التردد اليومي بينهما لقاطنيها غير هينة، ويعد ذلك من أهم أسس اختيار مواقع مثل هذه المدن الجديدة. وفى ذلك، يعد موقع مدينة السادات بالنسبة للقاهرة الكبرى من أنجح الاختيارات مقارنة بباقي المدن الجديدة (٩٥ كم من القاهرة). وعلى الجانب الآخر فإن مدينتي العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر بالرغم من توافر مقومات العمران التي تسمح بالاستقلال إلا أن تواجدهما على مسافات قريبة من القاهرة الكبرى (٤٠-٥٠ كم) قد أدى إلى توالد رحلات التردد اليومي للعمل والخدمات.

ب- المدن التابعة

وهي مدن يتم إنشاؤها حول المدن الكبرى القائمة لامتصاص فائضها من السكان والأنشطة. وعلى الرغم من احتوائها على قاعدة اقتصادية لها وعلى احتياجاتها من الإسكان والأنشطة الخدمية اللازمة لسكانها، إلا أنها ذات علاقة تبادلية مع المدينة الأم من حيث المقومات الاقتصادية والاجتماعية. ومن أمثلة هذه المدن: العبور والشروق وبدر و١٥ مايو والقاهرة الجديدة. والمدن التابعة يجب أن تتواجد على مسافات قريبة من المدن الأم (٣٠-٤٠ كم) بحيث تسمح بسهولة رحلات التردد بينهما، دون الالتحام الفعلي.

ج- المدن التوأمية

وهي مدن تمثل امتدادا طبيعيا لمدن قائمة، وتكون على الأراضي الصحراوية المتاخمة لها. وقد يتواجد بها، بجانب احتياجاتها من الإسكان والخدمات، بعض الأنشطة الاقتصادية التى تكون مرتبطة دائما بالقاعدة

الاقتصادية فى المدينة الأخت الكبرى. وإن تواجد بينهما فاصل طبيعي، فإنه يجب ألا يعوق محاور الاتصال بينهما لأهميتها فى الربط بينهما عمرانياً، ومن أمثلة هذه المدن: بنى سويف الجديدة وأسيوط الجديدة والمنيا الجديدة ومشروع مدن سوهاج الجديدة وأسوان الجديدة.

د- مدن المشروعات القومية الكبرى

وهي مدن جديدة يتم إنشاؤها كمراكز إنماء عمراني في مشروعات قومية كبرى مثل مدينة النوبارية الجديدة التي تمثل مركز خدمة لمشروع استصلاح ٣٠٠ ألف فدان غرب ترعة النوبارية، والذى يتضمن ثمانية عشر تجمعا عمرانيا ريفيا جديدا، ومدينة الصالحية الجديدة التي استهدفت خدمة مشروع استصلاح ١٠٠ ألف فدان، ومدينة دمياط الجديدة التي استهدفت خدمة مشروع ميناء دمياط الجديد، ومشروع مدينة توشكى لتكون مركز تنمية إقليم توشكى. وتتمتع هذه المدن بقدر كبير من الإستقلال، بما يحقق لها الاكتفاء الذاتي لتواجدها في نطاق مشروعات كبرى تنشأ معظمها فى المناطق الصحراوية النائية.

٢ - خصائص الأنماط الوظيفية للمدن والمجتمعات الجديدة :

عند وضع سياسة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة، فإن العديد من القرارات التخطيطية الهامة التي تتعلق بطبيعة هذه المدن من الناحية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية يتم الاتفاق عليها بصورة مبدئية. وأحد هذه القرارات هو دور المدينة الوظيفي فى ظل خطط التنمية الإقليمية والقومية الشاملة، وهو قرار يترتب عليه العديد من الخصائص التخطيطية للمدينة مثل: حجم المدينة، درجة استقلالها وأيضا موقعها العمراني. وفى مصر، وعلى الرغم من تبلور الهدف الأسمى لهذه المدن حول التخلص من

تكدس السكان والأنشطة داخل وادي النيل والدلتا، إلا أن الأهداف الفرعية كانت أكثر تنوعاً ما بين: اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، سياسية.

فمن الناحية السياسية، أنشئت مدينة السادات كعاصمة إدارية بديلة للقاهرة، وأنشئت مباني الوزارات بها، ولم تتمكن الدولة رغم كونها المخطط والمنفذ من أن تحقق انتقال الوزارات والأجهزة الحكومية إليها، فتعطل الدور الوظيفي للمدينة على المستوى القومي. أما على المستوى الإقليمي، فقد أدى إنشاء مصانع الحديد والصلب بالدخيلة بدلا من إنشائها بالسادات، كما كان مخططا، إلى أن فقدت المدينة أحد المقومات الاقتصادية الرئيسية لها، وهو ما أدى إلى تأخر نموها العمراني.

ومن الناحية الاقتصادية، أنشئت العديد من المدن لتكون محفزاً للعمران في مناطق مشروعات كبرى استهدفت استغلال وتنمية مناطق صحراوية ذات إمكانات وثروات كامنة، مثل مدينة النوبارية التي أنشئت كمركز محفز للعمران فى منطقة مشروع غرب النوبارية لاستصلاح ٣٠٠ ألف فدان كمشروع اقتصادي قومي يقوم على الزراعة، ومدينة دمياط الجديدة التي أنشئت لتكون مركزاً خدمياً محفزاً للعمران في منطقة مشروعات اقتصادية كبرى تقوم على التخزين والتجارة وتسويق إنتاج الحرف المحلية. ومدينة برج العرب التي أنشئت كمركز نمو عمراني في منطقة تتمتع بإمكانات اقتصادية تقوم على تعدين خامات مواد البناء المتوافرة بالمنطقة، وإقامة صناعات متنوعة بحيث تدعم إقامة مدينة صناعية مستقلة.

ومن الناحية الاجتماعية، أنشئت العديد من المدن والمجتمعات الجديدة للارتقاء بالمستوى المعيشي والاجتماعي للسكان، وبخاصة فى مناطق التركزات العمرانية عالية الكثافة السكانية، والتي ترتب عليها: تهالك البنية الأساسية من الخدمات العامة والمجتمعية، وانخفاض نصيب الفرد منها،

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخول. وتعرف مثل هذه المدن والمجتمعات بمدن إزالة الاحتقانات العمرانية فى المناطق القائمة والتي كانت تمثلها فى مصر التجمعات العشرة حول إقليم القاهرة الكبرى، والمدن التوابع حول إقليم القاهرة الكبرى مثل العبور وبدر والشروق و١٥ مايو، وأيضا بعض المدن المستقلة القريبة من النطاق التأثيري للإقليم مثل العاشر من رمضان و٦ أكتوبر. وتتميز هذه المدن التى تهدف إلى التنمية الاجتماعية من المنظور العمراني بتكامل مقوماتها: اجتماعيا، واقتصاديا، وعمرانيا.

أما من الناحية العمرانية، فقد أنشئت بعض المدن والتجمعات العمرانية فى مصر بهدف إعادة توزيع خريطة العمران على كامل مساحة الدولة واقتحام المناطق النائية والبكر، كما فى مشروعات التجمعات العمرانية الجديدة القائمة على استصلاح الأراضي فى سيناء، ومشروعات التجمعات العمرانية الجديدة القائمة على استصلاح الأراضي فى الواحات الداخلة والخارجة فى الصحراء الغربية، والتجمعات الجديدة القائمة على استصلاح الأراضي حول قناة ومفيض توشكى ... وتعرف هذه بأنها مراكز للإنماء والتنمية العمرانية المستحدثة.

٣- خصائص الأنماط الحجمية للمدن والمجتمعات الجديدة:

تعددت الأنماط الحجمية للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر، فتراوحت ما بين مدن نصف مليونية أو أكثر، إلى التجمعات الصغيرة ما بين ١٠ إلى ١٥ ألف نسمة كالتي تنتشر فى مشروعات الاستصلاح الزراعي. على أن غالبية المدن الجديدة، سواء المستقلة أو التابعة، تراوح الحجم السكاني المستهدف لها ما بين ١٥٠٠ ألف إلى ١٠٠ ألف خلال فترات نمو زمنية مخططة ما بين ٢٠ - ٢٥ عاما.

والجدول رقم (٣-٦) يبين التكرار العددي للمدن الجديدة طبقا لأحجامها السكانية المخططة. وبالمقارنة بالمدن المصرية القائمة

جدول رقم (٣-٦) مقارنة بين الرتب الحجمية للمدن الجديدة والمدن القائمة

	الفئة الحجمية	المدن الجديدة (الحجم السكاني المخطط)	المدن القديمة (الحجم السكاني الفعلي)
المدن الكبيرة	أكثر من مليون	٢	٣
	من ٥٠٠ ألف الى مليون نسمة	٥	١
	من ٢٥٠ ألف الى ٥٠٠ ألف نسمة	٧	٩
	من ١٠٠ ألف الى ٢٥٠ ألف نسمة	٣	١٥
المدن المتوسطة	من ٥٠ ألف الى ١٠٠ ألف نسمة	١	٥٠

وبناء على الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- عدد المدن القديمة التي يتجاوز حجمها المليون نسمة هي ثلاث مدن وهي المدن المليونية (القاهرة والإسكندرية والجيزة) ويبلغ عدد المدن الجديدة المخططة لتصل الى أكثر من مليون نسمة مدينتين وهما: ٦ أكتوبر والقاهرة الجديدة.
- عدد المدن القديمة التي يتراوح حجمها ما بين ٥٠٠ ألف ومليون نسمة مدينة واحدة وهي شبرا الخيمة، أما عدد المدن الجديدة المخططة لتصل الى ما بين ٥٠٠ ألف الى مليون نسمة فيبلغ خمس مدن.
- عدد المدن القديمة التي يتراوح حجمها ما بين ٢٥٠ الى ٥٠٠ ألف نسمة تسع مدن وهي تمثل عواصم المحافظات. ويبلغ عدد المدن الجديدة المخططة لتصل الى هذه الأحجام سبع مدن.

- عدد المدن القديمة التي يتراوح حجمها ما بين ١٠٠ الى ٢٥٠ ألف نسمة خمس عشرة مدينة، أما عدد المدن الجديدة المخططة لتصل الى هذه الأحجام فهي ثلاث مدن.
- عدد المدن القديمة التي يتراوح حجمها ما بين ٥٠ الى ١٠٠ ألف نسمة خمسون مدينة وهي المدن متوسطة الحجم، ويبلغ عدد المدن الجديدة المخططة لتصل الى هذه الأحجام مدينة واحدة.
- عدد المدن التي يقل حجمها عن ٥٠ ألف نسمة وهي المدن الصغيرة ١٤٣ مدينة، أما المدن الجديدة فليس بينها مدينة واحدة.
- تمثل شريحة المدن الجديدة التي يتراوح حجمها ما بين ٢٥٠ و ٥٠٠ ألف نسمة أكبر شريحة حجمية، إذ تشتمل وحدها على سبع مدن، تليها شريحة المدن التي يتراوح حجمها ما بين ٥٠٠ ألف نسمة آلى مليون نسمة والتي يبلغ عدد المدن بها خمس مدن، ثم تليها شريحة المدن التي يتراوح حجمها ما بين ١٠٠ الى ٢٥٠ ألف نسمة وعددها ثلاث مدن.
- يبلغ عدد المدن الجديدة الكبيرة (أكثر من ١٠٠ ألف نسمة) سبع عشرة مدينة، ويبلغ عدد المدن المتوسطة (ما بين ٥٠ الى ١٠٠ ألف نسمة) مدينة واحدة. وليس هناك مدن صغيرة (أقل من ٥٠ ألف نسمة) بين المدن المصرية.

أي أن سياسة إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة تتجه الى الأخذ بالمدن ذات الأحجام الكبيرة، وإذا أخذنا فى الاعتبار مئات بل آلاف السنين التي استغرقتها المدن القديمة لتصل الى أحجامها السكانية الحالية كما هو الحال فى القاهرة وعواصم المحافظات، يتبين مدى المبالغة غير الواقعية فى تحديد

الأحجام السكانية المخططة للمدن الجديدة والتي خططت لفترات زمنية بدأت بخمسة وعشرين عاما ثم أضيفت اليها مؤخرا خمسة عشر عاما أخرى.

٤- مخططات النمو في المدن والمجتمعات الحضرية الجديدة:

وضعت مخططات النمو للمدن والمجتمعات الحضرية الجديدة، بحيث تصل إلى الحجم السكاني المستهدف، فى ثلاث فترات زمنية مختلفة كما سبق ذكره.

النوع الأول من المدن وهى النصف مليونية وبلغت الفترة الزمنية المقدرة لاستكمال النمو فيها ٢٥ عاما.

النوع الثاني من المدن هى المدن الربع مليونية وبلغت الفترة الزمنية المقدرة لاستكمال النمو فيها ٢٠ عاما.

أما النوع الثالث من المدن وهى المدن ما بين ١٠٠ - ١٥٠ ألف نسمة وبلغت الفترة الزمنية المقدرة لاستكمال النمو فيها ١٥ عاما.

ويعني ذلك أن مخططات النمو للمدن الجديدة وضعت على أساس أن المدينة يجب أن تكتسب سنويا ما بين ١٠ إلى ٢٠ ألف نسمة، بزيادة سنوية تتراوح ما بين ٢٠% (في المراحل الأولى) إلى ٥% (في المراحل النهائية).

وبالرجوع إلى معدلات النمو السنوية الفعلية فى أكثر المراكز الحضرية الحالية تكدسا بالسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات، والتي تتراوح ما بين ٢,٥ % -٣ % فإنه يتأكد المبالغة الشديدة في توقعات النمو المخطط والبرامج الزمنية الموضوعة لهذه المدن الجديدة، وبالأخذ فى الاعتبار أيضا

إحتمال تعثر النمو فى المراحل الأولى لهذه المدن فإنه يتأكد استحالة تحقيق هذه المعدلات [1].

وعندما تبين ذلك عند اقتراب سنة الهدف، قامت وزارة الإسكان والمرافق بتأجيل سنة الهدف لمدن الأجيال الثلاثة الى عام ٢٠١٧ مع تقرير زيادة كبيرة فى أحجام الكثير منها. وتشير الدلائل الى استحالة تحقق هذه الأحجام أيضا خلال هذه الفترة الجديدة.

٥- خصائص النمط المكاني للمدن والمجتمعات الحضرية الجديدة:

يمكن تحديد خصائص الانتشار المكاني للمدن والمجتمعات الحضرية الجديدة في ثلاثة نطاقات رئيسية:

النطاق الأول ويحيط بإقليم القاهرة الكبرى، ويتضمن مدن: السادس من أكتوبر والشيخ زايد والعبور وبدر و١٥ مايو والسلام والشروق والقاهرة الجديدة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية المستهدفة من السكان ما يقرب من سبعة ملايين نسمة.

النطاق الثاني ويشمل الدلتا ومحور العمران الممتد من القاهرة الكبرى إلى الإسكندرية، ويشتمل هذا النطاق على مدن: العاشر من رمضان، الصالحية، دمياط الجديدة، برج العرب الجديدة، النوبارية الجديدة، السادات. وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية المستهدفة من السكان ما يزيد على ٢,٠٠ مليون نسمة.

أما النطاق الثالث فهو نطاق وادي النيل الممتد خلال إقليم شمال الصعيد، أسيوط، جنوب الصعيد، ويشتمل على مدن: بنى سويف الجديدة، المنيا

[1] المجتمعات العمرانية الجديدة – تقييم مشكلات النمو العمراني . د/ محمود أمين على – ١٩٩٧

الجديدة، أسيوط الجديدة، طيبة. والطاقة الاستيعابية المستهدفة من السكان تبلغ حوالي ٨٥٠ ألف نسمة [1].

وبناء على ما تقدم، يتضح التركز الشديد للمدن والتجمعات الجديدة حول إقليم القاهرة الكبرى بحجم سكاني مستهدف مقداره سبعة ملايين نسمة، يليه فى ذلك المدن المنشأة فى نطاق الدلتا ومحور القاهرة/الإسكندرية بحجم سكاني مستهدف مقداره ٢,٠٠ مليون نسمة، ثم مدن الصعيد بحجم سكاني أقل من مليون نسمة. وهذا يعني ما يلي:

أ. عدم توافق سياسة توزيع مواقع المدن والتجمعات الجديدة مع استراتيجية حتمية الخروج من الوادي والدلتا الى المناطق الصحراوية النائية والغنية بإمكاناتها الطبيعية.

ب. عدم توافق النمط المكاني لمواقع المدن الجديدة مع استراتيجية إعادة توزيع السكان على المسطح المعمور الحالي فى الوادي والدلتا، إذ أن النمط المكاني للمدن الجديدة لا يختلف كثيرا عن النمط المكاني للمدن القائمة والذي يتمثل فى التركز السكاني الشديد فى إقليم القاهرة الكبرى وهو إقليم الوسط، ثم يلي ذلك التركيز على إقليم الدلتا، ثم أخيرا أقاليم الوادي فى الصعيد.

(٤) الخطوط العريضة للمشروع المصري لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة :

مما سبق تتضح الخطوط العريضة للمشروع المصري لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] المجتمعات العمرانية الجديدة – تقييم مشكلات النمو العمراني . د/ محمود أمين على – ١٩٩٧

١- يمثل اختيار مواقع المدن المستقلة والتابعة وأيضا اختيار مواقع المدن التوأمية فى مقابلة المدن القائمة على امتداد وادي النيل، سياسة تنمية عمرانية تقوم على مبدأ توجيه الزحف العمراني تدريجيا من الداخل الى الخارج باتجاه الصحراء. أي يمثل النمو العمراني التدريجي بالمناطق المتاخمة القائمة الى خارج حدودها، وليس على أسلوب القفز الى المناطق الصحراوية غير المأهولة ذات الإمكانات الكامنة وإنشاء تجمعات عمرانية مستقلة بها.

والنمو العمراني التدريجي أكثر مناسبة للتنمية العمرانية فى مصر وذلك نظرا لإمكاناتها المحدودة فى هذه المرحلة. وفي مثل هذا النمط من النمو العمراني، تقوم المدن القائمة بدعم المدن الجديدة بالبشر والخدمات خصوصا فى مراحلها الأولى، أي أن المدن القديمة تمثل الرصيد البشري والخدمي للمدن الجديدة حتى تصل الى درجة الاكتفاء والنمو الذاتي. وإن كان الاتجاه الغالب نحو النمو العمراني التدريجي فى نطاق الحيز المعمور الحالي، إلا أنه تحت ضغط الزيادة السكانية العالية والخصوصية الجغرافية لمصر فإن إنشاء مراكز عمرانية خارج الوادي والدلتا فى محاور تنموية جديدة أصبح ضرورة لا مفر منها للتنمية القومية المتوازنة، مثل تنمية إقليم توشكى وشرق العوينات بالصحراء الغربية وكذلك تنمية ساحل البحر الأحمر وإقليم سيناء.

٢- تركزت نسبة كبيرة من المدن والمجتمعات الجديدة حول القاهرة فى نطاق يتراوح نصف قطره ما بين ٢٠ - ٥٥ كيلو متراً مركز الكتلة العمرانية للمدينة. وتتميز هذه المدن بكبر الأحجام المستهدفة للسكان إذ أنها سوف تضيف سبعة ملايين نسمة الى سكان القاهرة الكبرى بجانب سكانها الحاليين والبالغ عددهم ١٢ مليون نسمة، لكي يصيروا مستقبلا

(عام ٢٠١٧ حسب خطة وزارة الإسكان) حوالي ١٩ مليون نسمة. وبذا سوف تكون القاهرة أكبر مستودع بشري على وجه الأرض، هذا في الوقت الذي يبلغ العدد المستهدف فى المدن الجديدة بالدلتا ٢ مليون نسمة، وفى المدن الجديدة بالصعيد أقل من مليون نسمة كما سبق ذكره. أي أن المدن الجديدة – شأنها شأن المدن القديمة – قد وقعت فى مصيدة القاهرة. وتمثل فى الواقع عدم الاتزان الحالي لتوزيع السكان وتؤكده بدلا من أن تسعى الى علاجه.

٣- فيما يختص بالحجم السكاني المخطط لهذه المدن الجديدة فإن الطاقة الاستيعابية المخططة لهذه المدن بلغت ١,٥ مليون نسمة فى كل من القاهرة الجديدة ومدينة ٦ أكتوبر، و٥٠٠ ألف نسمة فى خمس مدن، ومن ٢٥٠ ألف الى ٥٠٠ ألف نسمة فى ثلاث مدن، وأقل من ١٠٠ ألف فى مدينة واحدة فقط كما سبق ذكره.

وهذا يعنى أن الحجم المستهدف للمدن الجديدة يساوي ويزيد على الأحجام السكانية لمدن كبرى تمثل عواصم محافظات قديمة كمدينة بور سعيد وطنطا والمنصورة والإسماعيلية والزقازيق وأسيوط وغيرها. ومن ثم فإنه يتضح أن استراتيجية المدن الجديدة اتجهت منذ البداية إلى إنشاء "المدن كبيرة الحجم" والتي اتسمت توقعات النمو السكاني فيها بالمبالغة والطموح غير الواقعي، ومثل هذه السياسة استلزمت استثمارات ضخمة فى المراحل الأولى لهذه المدن، وبخاصة لإنشاء البنية الأساسية لها[1]، هذا وتجدر الإشارة هنا الى أن أحجام المدن الجديدة فى بريطانيا وفرنسا تتراوح أغلبها ما بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف نسمة فقط.

[1] سياسة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة – المجالس القومية المتخصصة ١٩٩٢

ومع استحالة تحقيق هذه الأحجام السكانية الضخمة طبقا للمخططات الزمنية شديدة الطموح، يتبين أن المبالغة فى تقدير توقعات النمو السكاني لهذه المـــــدن -دون الرجوع إلى واقع المدن المصرية القائمة- كان سببا فى غياب الواقعيـــة والمنطقية عن مخططات وسياسات إنشاء المدن المصرية الجديدة، مما كان لـــه دور كبير فى التأثير على توازنات النمو فى المقومات العمرانية الثلاثة للمدينـــة وهى: القاعدة الاقتصادية، الإسكان، الخدمات.